

بيان ممثل جمهورية إندونيسيا

إنه لمصدر سعادة عظيمة لي أن ألقى هذا البيان الوطني بالنيابة عن جمهورية إندونيسيا في الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. في البداية أود أن أشكر الرئيس أنغبو، على قيادته التي تتسم برؤية واضحة وأن أتمنى له كل النجاح.

يعيش الفقر والجوع ضمن حلقة مفرغة. فأولئك الذين يعيشون في فقر غالبا ما يواجهون الجوع لأنه ليس بإمكانهم تحمل تكاليف الحصول على أغذية مغذية لأنفسهم ولأسرهم. وعلى الوجه الثاني من العملة، يغذي الفقر الجوع، لأنه من الصعب على البشر أن يحصلوا على المزيد من الأموال عندما يعانون من نقص التغذية. وغالبا ما يتم تمرير هذه الحلقة من الآباء إلى الأبناء، مما يجعل من الصعب للغاية كسر هذا النمط.

ووفقا للبنك الدولي، مازال الفقر على مستوى العالم يؤثر على أكثر من 10 بالمائة من السكان، أي أنه يعدل 800 مليون شخص في العالم مازالوا يعيشون في فقر. وقد وضع البنك هدفا يتمثل في تقليص مستوى الفقر بحدود 3 إلى 4 بالمائة من التعداد الإجمالي لسكان العالم بحلول عام 2030. وفي الوقت ذاته، هنالك 821 مليون شخص في العالم ممن يعانون من الجوع. ومع أن هذا العدد مرتفع، إلا أن مستوى الفقر في العالم قد تراجع بحدود 27 بالمائة منذ عام 2000. وقد التزم العالم بالقضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 كجزء من خطة عام 2030. ويتطلب هذا الالتزام سياسات تعاونية متسقة، وجدول أعمال يتشارك فيه أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ويمكن للصندوق أن يلعب دورا هاما وأن يسهم في الإجراءات العالمية الرامية إلى محاربة الفقر الجوع، وبخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية. وكوكالة من وكالات الأمم المتحدة، يعد الصندوق فريدا من نوعه بين الجهات الفاعلة الدولية بسبب نموده الإنمائي المتميز. وبالتالي فإن الصندوق في موقع جيد للمساعدة على جعل خطة عام 2030 حقيقة واقعة من خلال المساعدة على تعبئة التمويل، ومعالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية، والوصول إلى أشد الناس فقرا وضعفا في السياقات الهشة.

وبهذا الصدد، يمكن للصندوق أن يعزز ويتحرى السبل الابتكارية للتطرق لتحديات الفقر والجوع في المناطق الريفية، من بين جملة أمور أخرى.

وفي المقام الأول، وباستخدام النموذج المستند إلى البلدان المعاد هندسته، يمكن للصندوق أن يزيد من تعاونه مع القطاع الخاص وأن يبسر من وصول المشروعات الخاصة الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم، علاوة على المنتجين ومنظماتهم إلى التمويل. كذلك بإمكان الصندوق أن يقوم بدور مجمع التمويل، والوسيط لتجميع استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية، ومساعدة المنتجين على نطاق صغير وأصحاب المبادرات الريادية في الأعمال الزراعية ومنظماتهم، لكي يكونوا شركاء أعمال منافسين. علاوة على ذلك، ولمزيد من الانخراط مع القطاع الخاص، يحتاج الصندوق لأن يضع المبادئ التوجيهية وعملية تتضمن مظاهر رئيسية، من بينها ضمان الانخراط مع القطاع الخاص بما يتسق مع برامج البلدان الزبونة. ويتمثل الدور الابتكاري للصندوق في بناء الثقة وإرساء العلاقات بين أصحاب المصلحة وكيفية العمل مع صغار المنتجين الريفيين بأسلوب

يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وضمان وجود جملة من المسؤوليات والمحاسبة لكل شريك، وضمان أن يكون الأثر مستداما على المدى الطويل وحتى بعد انتهاء مساهمة الصندوق في هذه الشراكة.

ثانياً، بإمكان الصندوق أن يمكّن النساء في مكان العمل، ووفقاً لتقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي الدولي لعام 2017، فإن المساواة بين الجنسين مازالت بعيدة عنّا بحدود 200 سنة. ومن الواضح تماماً، بأنه وفي أشد البلدان فقراً، تبقى معدلات الوفاة بين النساء عند الولادة عالية بطريقة غير مقبولة، في حين مازال العديد من النساء يفتقرن للوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية الأساسية. كذلك فقد أصاب الركود مشاركة النساء في قوة العمل، لا بل أن معدلات مشاركتهن قد تراجعت في بعض المناطق. ويبقى تعداد النساء حوالي نصف تعداد الرجال الذين من المحتمل لهم أن يحصلوا على عمل مأجور بدوام كامل. وتشكل النساء حوالي 40 بالمائة من قوة العمل في الزراعة على مستوى العالم بأسره، وهن يلعبن دوراً رئيسياً فيها، ومع ذلك فإنهن يواجهن جملة من المعوقات، مثل محدودية الوصول إلى المدخلات الزراعية، والتكنولوجيات والتمويل والشبكات. وهناك عدد متزايد من الشركات التي تدرك الآن بأن الاستثمار في النساء يمكن أن يساعد هذه الشركات على زيادة خطوطها القاعدية، مع المساعدة على تحسين حياة السكان في المناطق الريفية. ومن شأن الاستثمار في النساء في كل مرحلة من مراحل سلاسل قيم الأعمال الزراعية، أن يقرب من الجدولين معاً، ألا وهما الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين. وتعتبر الاستثمارات المراعية لقضايا التمايز بين الجنسين جزءاً من الحل للتطرق لهذه التحديات العالمية، لأن بإمكانها أن تعزز من سلاسل القيمة، وتدعم إمدادات الأغذية وتحسن من سبل العيش – مع استفادة كل من الطرفين، المزارعين والشركات.

ثالثاً، بإمكان الصندوق أن يستفيد من التقدم التكنولوجي للوصول إلى مستقبل أفضل للزراعة. ووفقاً لتقرير جديد عن استخبارات السوق أصدره مركز بحوث BIS، يتوقع للسوق العالمي للزراعة الذكية أن يصل إلى 23.14 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022، أي بمعدل زيادة سنوية مضاعف قدره 17.3 بالمائة بين عام 2017 وحتى عام 2022. ويمكن أن يعزى نمو السوق هذا إلى زيادة الطلب على مردودات أعلى للمحاصيل، ونمو الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، وزيادة الحاجة للزراعة الذكية بيئياً. وفي السنوات التالية، تشير الاسقاطات إلى أن الزراعة الذكية سوف تخلق أثراً على الاقتصاد الزراعي من خلال ردم الفجوة بين الأعمال الصغيرة والكبيرة. ولا ينطبق هذا التوجه على البلدان المتقدمة فقط، بل أدركت البلدان النامية أيضاً أهميته الكبيرة. وتدرك حكومات بلدان متعددة الحاجة لهذه التكنولوجيات وميزاتها، وبالتالي فهي تتخذ مبادرات للترويج للزراعة الذكية لقيادة هذا النمو. وبهذا الصدد، لابد من تزويد العاملين بمهارات تعليم مفيد ذي صلة ومؤهل. ويتوجب على الحكومات أن توفر نظم تعليم شامل وفرص تعليم متساوية، من خلال جعل التعليم متاحاً للجميع. إضافة إلى ذلك، لابد على الحكومات أيضاً من تطور نظام التعليم المهني وبرامج التعليم والتدريب المهني استجابة للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل، ولجعل قوة العمل مهيئة للوظائف المستقبلية. ويتوجب دعم الجهود الحكومية هذه من قبل مجتمع الأعمال والمؤسسات التعليمية.

ورابعاً، يتوجب على الصندوق أن يعزز من دوره للتعامل مع قضايا تغير المناخ. إذ غدا تغير المناخ تحدياً عالمياً وبخاصة للقطاع الزراعي الذي يعتمد على المناخ، وقد شهدنا مناخاً لا يمكن التنبؤ به وزيادة في درجات الحرارة، وأحوال الطقس

المتطرفة، وموجات الجفاف والفيضانات، وهي جميعها تخلف أثرا على فشل المحاصيل وتهدد دخل المزارعين، علاوة على الأمن الغذائي. وبهذا الصدد، لا بد من بذل جهود أكبر لبناء الصمود في وجه تغير المناخ من خلال السياسات والترويج للتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وهو أمر في غاية الإلحاح.

وتبدي إندونيسيا دعما قويا للصندوق، وانعكس في التزامنا بمساهمة مالية ما فتئت تتزايد على مدى العقدين الماضيين، ونعترزم أن نستمر في كوننا عضو منخرط في هذه المنظمة. كذلك فإن إنشاء مكتب قطري للصندوق في جاكرتا عام 2016 إنما هو شكل آخر من أشكال دعم إندونيسيا للصندوق.

وتتمتع إندونيسيا بتعاون تاريخي طويل مع الصندوق. وبموجب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المؤقت، تقوم حكومة إندونيسيا والصندوق بتنفيذ برامج وجدول أعمال متسق لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بقطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. كذلك فهو يهدف إلى تمكين المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة ليصبحوا أكثر إنتاجية وأفضل اندماجا مع الأسواق بهدف تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، والحد من الفقر والضعف.

ونأمل في أن يتمكن الصندوق من فعل المزيد لدعم تنمية دوله الأعضاء، بما فيها إندونيسيا، بطريقة أكثر كفاءة للقيام بالأعمال. ويمتلك الصندوق القدرة على تنفيذ جميع برامج بصورة أفضل، وأكبر وأذكى.